برنامج المعونات الأمريكية وأثره على العلاقات المصرية الأمريكية في ظل الإدارة الديمقراطية

اياد محمد خليل

المقدمة

لقد مثلت قضية المعونة الأمريكية لمصر خلال العقود الماضية جانبا مهما في سياق العلاقات بين القاهرة وواشنطن ، فطوال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم كانت العلاقات بين الطرفين علاقات قوية ووثيقة جدا والسبب في ذلك يعود إلى التوافق والتطابق في وجهات النظر بين القاهرة وواشنطن حول القضايا الأكثر تأثيرا في تلك العلاقات، مع وجود بعض الخلافات حول عدد من القضايا الهامشية غير المؤثرة .

إلا أن قضية المعونة الأمريكية لمصر برزت كعامل مؤثر في العلاقات بين البلدين سواء سلبا أم إيجابا . فكانت واشنطن تستخدم ورقة المعونة للضغط على مصر بضرورة الإصلاح السياسي والاقتصادي . لذلك فليس من قبيل الصدفة أن تكون قضية المعونة الأمريكية لمصر من العوامل التى تؤدى باستمرار إلى حدوث توتر كبير في العلاقات المصرية - الأمريكية .

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

١. ما اثر برنامج المعونات الأمريكية على العلاقات المصرية الأمريكية في ظل الإدارة الديمقراطية ؟
٢. كيف تطورت المعونات الأمريكية لمصر في ظل الإدارة الديموقراطية؟
٣. ما هي المشروطية السياسية المصاحبة لبرنامج المعونات الأمريكية الموجه لمصر؟
٤. كيف تطورت العلاقات بين البلدين في ظل الإدارة الديمقراطية ؟ وما هو مستقبل المعونات الأمريكية لمصر؟

أهمية الدراسة :

يمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية :

١. تركز الدراسة على احد العوامل الخارجية الذى قد يكون له اثر على العلاقات المصرية - الأمريكية ، كما أن الدراسة تفتح مجالا واسعا للاهتمام بدور المعونات الأمريكية في تحديد طبيعة العلاقات المصرية - الأمريكية .

٢. إن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية يمتد تأثيرها إلى الوضع الاقليمى والدولي ، فالولايات المتحدة الأمريكية تمثل النموذج للدولة التى لديها القدرة على السيطرة والتأثير بما لديها من ثروة وقوة عسكرية وتمثيل دبلوماسي وعوامل قوة متعددة أخرى في سياسات الدول الأخرى، وفي المقابل مصر الدولة التى لها خصائص تاريخية وجغرافية وحضارية متميزة إلا أنها تشترك مع باقي الدول النامية في ما يتعلق بالأحوال المجتمعية والأوضاع الاقتصادية والسمات السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي ومن ثم فهي مضطرة للتوجه إلى العالم الخارجي لمواجهة الأزمات الحادة التى تعانى منها .

فروض الدراسة :

تقوم الدراسة على الفروض التالية :

١. أن برنامج المعونات الأمريكية الموجه إلى مصر له تأثير ايجابي على العلاقات المصرية الأمريكية في ظل الإدارة الديمقراطية، كما أن له تأثير سلبي على تلك العلاقات بين البلدين.

٢. من المتوقع أن تحدث الولايات المتحدة الأمريكية تغييرا في سياسة المعونات تجاه مصر مستقبلا في ضوء التحولات السياسة الحاصلة على الساحة المصرية.

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية:

١. تحليل برنامج المعونات الأمريكية لمصر وتحديد أثره على العلاقات المصرية الأمريكية في ظل الإدارة الديمقراطية ، وكذلك التعرف على أساليب المشروطية السياسية المصاحبة لتلك المعونات .

٢. محاولة استشراف مستقبل العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في ضوء التحولات السياسية الحاصلة حاليا في مصر .

منهجية الدراسة ومصادر البيانات:

١- **المنهج الوصفى :**

وتم اختيار احد أشكال هذا المدخل وهو الأسلوب المكتبي ويعتمد هذا الأسلوب على جمع الحقائق والمعلومات من خلال البحث ومراجعة الدراسات السابقة والكتب والدوريات والوثائق المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة ومحاولة تحليلها وتفسيرها والوقوف على النتائج التى توصلت إليها للوصول إلى تعميمات مقبولة، وقد تم الاعتماد على بيانات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فيما يخص بيانات المعونة الأمريكية وبعض المصادر المصرية .

٢- **المنهج الاستنباطي :**

حيث اعتمدت الدراسة **الأسلوب الكمي** في قياس اثر المعونة الأمريكية على العلاقات المصرية الأمريكية فى ظل الإدارة الديمقراطية، وذلك بالاعتماد على مصادر البيانات الصادرة عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فيما يتعلق بقيمة المعونات الاقتصادية والعسكرية لمص.

٣- **منهج تحليل النظم :**

اعتمدت الدراسة في تحليل دور المعونات الأمريكية على العلاقات المصرية الأمريكية على منهج النظم ، بحيث تمثل تلك المعونات نوعا من أنواع المدخلات الخارجية للسياسة الخارجية المصرية ، فهي من جانب قد تمثل دعما للعلاقات بين البلدين ، ومن جانب آخر قد تعد بمثابة ضغط على النظام السياسي المصري لاتخاذ مواقف معينة تجاه العديد من القضايا التى تهم البلدين،[١] وأيضا إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية من شانها أن تصب في خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة، وأيضا يستخدم منهج تحليل النظم لدراسة مدى استجابة الدول المتلقية للضغوط والمطالب الخارجية التى تصاحب ظاهرة المعونات الخارجية، وقياس تأثر تلك الدول الذى يظهر في المخرجات في شكل قرارات أو مواقف التأييد لسياسات الدول المتقدمة[٢].

ولقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور وذلك على النحو التالى :

أولا : إدارة الرئيس جيمى كارتر (١٩٧٦ – ١٩٨٠).

ثانيا : عهد الرئيس بيل كلينتون (١٩٩٢ – ٢٠٠٠).

ثالثا : مرحلة الرئيس باراك أوباما (٢٠٠٩ – لغاية بداية ثورة ٢٥ يناير).

رابعا : مستقبل المعونات الأمريكية لمصر .

أولا : إدارة الرئيس جيمى كارتر (١٩٧٦ – ١٩٨٠)

تحسنت العلاقات المصرية - الأمريكية خلال هذه المرحلة نتيجة للتغيرات التى حصلت على السياسة الخارجية لمصر وما أبداه الرئيس السادات من أفعال تجاه الولايات المتحدة وكذلك تجاه امن إسرائيل فقد وثق الرئيس السادات في الرئيس كارتر ، وقد قادت زيارة الرئيس السادات إلى القدس بعد ذلك لاتفاقية السلام في مارس ١٩٧٩ وخلال هذه الفترة (١٩٧٧ – ١٩٧٩) كان هناك بعض الاختلافات والصراعات وأيضا بعض الاتفاق والتعاون. ولكن غلب السلوك التعاوني على العلاقات المصرية الأمريكية حتى أن الرئيس كارتر قام بزيارة مصر لمتابعة المفاوضات بنفسه بين مصر وإسرائيل ، حتى تم التوقيع رسميا على اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية في مارس ١٩٧٩ في البيت الأبيض . ونتيجة لهذا التطور ازدادت المساعدات الخارجية الأمريكية لمصر في الفترة من (١٩٧٥ – ١٩٨٠) والتى بلغت أكثر من ستة مليارات دولار منها حوالي ٢٥٨٨ مليون دولار في عام ١٩٧٩ عام توقيع اتفاقية كامب ديفيد[٣] .

ونجحت إدارة كارتر في الحصول على قبول مصر وإسرائيل إقامة سلام شامل بينهما، وعززت ذلك بتقديم برنامج ضخم للمساعدات لكل منهما . فحصلت الدولتان بموجب ذلك البرنامج على حصة الأسد (٩٣ %) من برامج المساعدات المخصصة لمنطقة الشرق الأوسط ، الأمر الذى يعكس الدور المحوري الذى تؤديه الدولتان لاستقرار الشرق الأوسط وأهميتهما بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأمريكية[٤] .

وفى أعقاب تلك التطورات توترت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي انتهت بمغادرة السفير السوفيتي للقاهرة وسحب السفير المصري من موسكو ، وهكذا حققت الولايات المتحدة الأمريكية إنجازا كبيرا سعت إليه منذ الخمسينات وهو

أضعاف النفوذ السوفيتي فى الشرق الأوسط وتحقيق سلام بين مصر اكبر قوة عربية وبين إسرائيل كل ذلك تم مقابل ثمن اقتصادى دفعته الولايات المتحدة في صورة مساعدات اقتصادية وعسكرية لكل من مصر وإسرائيل وهى المساعدات التى بلغت في مجموعها سنويا أكثر من خمسة مليارات دولار أمريكى وتشكل النسبة الأكبر والاهم من اجمالى مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية(٥).

ولقد تطورت العلاقات المصرية الأمريكية في حقبة حكم السادات وما تخللها من تفاعلات وتطورات وأخذت مسارا جديدا ويتضح ذلك من خلال مخاطبة الرئيس الأمريكي كارتر الرئيس أنور السادات خلال مقابلته له في البيت الأبيض في ابريل ١٩٧٧ : " أستطيع أن أرى إمكانية أن تكون علاقاتنا في المجالات الاقتصادية والسياسية بعد عشر سنوات من الآن في نفس مستوى قوة علاقاتنا مع إسرائيل "(٦). غير أن كارتر ربط ذلك التطور في العلاقات بتحقيق تقدم على صعيد العلاقات المصرية الإسرائيلية .

وبذلك فان إسرائيل أصبحت جزءا لا يتجزأ من العلاقات المصرية الأمريكية . ومن خلال قناعة السادات بتغيير موقف الإدارة الأمريكية برئاسة كارتر تجاه مصر، بدا السادات مستعدا لتقديم تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة في مطارات مصر وموانئها، ففي عام ١٩٧٤ وافق السادات على أن تقوم السفن الأمريكية التابعة للأسطول الأمريكي بأربع زيارات ودية للموانىء المصرية كل عام رفعت بعد ذلك إلى ثماني زيارات ، وكان ذلك يمثل خدمة عظيمة للأسطول الأمريكي الذى كان عاجزا وقتها عن توفير الموانىء التى يمكن استخدامها في منطقة شرق البحر المتوسط ، كذلك ذهب السادات في فبراير ١٩٧٥ إلى أن يقترح على وزير الدفاع الأمريكي جورج براون ، أن تقوم الولايات المتحدة بتجديد واستخدام قاعدة راس بناس على ساحل البحر الأحمر ولم تبد الولايات المتحدة الأمريكية وقتها اهتماما بهذا الأمر ، وعندما تجدد هذا الاهتمام طالبت السادات بتقديم تعهد مكتوب اتفاقا مع التشريعات الأمريكية حتى يمكن توفير التمويل اللازم للقاعدة، وقد تردد السادات في تقديم هذا التعهد ثم قدم بعد هذا خطابا وصف بالغموض خلال زيارته لواشنطن (٧).

ثانيا : عهد الرئيس بيل كلينتون (١٩٩٢ – ٢٠٠٠)

بالرغم من استفادة مصر من المعونة الأمريكية في مجالات التعليم ،الخدمات الجماهيرية ، بناء المدارس ، تنظيم البرامج الصحية، تمويل البعثات العلمية للولايات المتحدة وكذلك ساهمت في تطوير النظام الاقتصادي وإصلاحه، بناء وتأهيل البنية الأساسية ، وفي توفير السلع والأغذية ، فضلا عن الموارد المالية المباشرة، إلا أن الكثير من الخبراء والمهتمين وجهوا انتقادات عديدة لهذه المعونة من حيث مدى جدواها الاقتصادية ومدى إسهامها الحقيقي في بناء الاقتصاد المصري خاصة.

وان الجانب الأمريكي كبل هذه المعونة بشروط مجحفة تؤدى في نهاية المطاف إلى عودة غالبية تلك الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة أو بأخرى، فضلا عن الثمن السياسي الباهظ الذى يجب على القاهرة أن تدفعه من مواقفها وسياساتها الخارجية وبالشكل الذى يتوافق مع أهداف واشنطن واستراتيجياتها في المنطقة .

ويبدو أن القاهرة كانت سخية في دفع هذا الثمن بحيث أن الإدارة الأمريكية أبقت حجم المساعدات الاقتصادية لمصر على المستوى ذاته حوالي ملياري دولار في عام ١٩٩٥ على الرغم من اتخاذها قرارا بتخفيض برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية في ذلك العام . كما لم يجرى أى تخفيض لهذه المعونة بعد تولى إدارة الرئيس بوش السلطة في واشنطن عام ٢٠٠٠ [٨].

وبلغت المساعدات الأمريكية الخارجية لمصر في الفترة من (١٩٩٢ – ٢٠٠٠) حوالى ٢٠ مليار دولار أى بمتوسط ٢.٥ مليار دولار سنويا[٩]. بالرغم من أن الولايات المتحدة قامت بتخفيض المعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر من ٨١٥ مليون دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٧٥٥ مليون دولار عام ١٩٩٩ لتصل في نهاية فترة الرئيس كلينتون حوالي ٧٢٧ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٠٠ – ٢٠٠١[١٠].

وكانت النقلة النوعية في مستوى التعاون الاقتصادي هو توقيع اتفاق الشراكة المصرية الأمريكية لتنمية الاقتصاد وتحفيز النمو الاقتصادي عام ١٩٩٤، وهى الاتفاقية التى تهدف إلى استمرار الحوار بين الحكومتين حول موضوعات معينة من خلال عدة لجان مختصة مثل لجنة السياسات الاقتصادية، ولجنة

التكنولوجيا والعلوم، ولجنة التنمية والبيئة،ولجنة التعليم وتنمية المصادر البشرية، ولجنة التمويل الخارجي، ولجنة السياسات التجارية(١١).

وأيضا قامت الولايات المتحدة بجهود لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من اجل اقناعهما بإنقاص الدين الخارجي المصري إلى ٣٠ مليار دولار بنسبة ١٥% ونجحت كذلك في استهداف تخفيض سداد ١٥%(١٢). فالولايات المتحدة رأت أن مبلغ الـ ٨١٥ مليون دولار التى تحصل عليها مصر سنويا منذ عام ١٩٩٣ قد ساعد مصر في اللحاق بقطار الاقتصاد العالمي الحر .

يمكن القول أن العلاقات الاقتصادية المصرية- الأمريكية قد شهدت خلال عقد التسعينات تطورا ونموا كبيرا بحيث أصبحت واحدة من أقوى أوجه العلاقة بين الجانبين بل والقاعدة الأساسية والصلبة التى ترتكز عليها العلاقة الاستراتيجية برمتها، لذلك نلاحظ أن هذه العلاقة لم تتعرض لأى انتكاسات أو هزات خطيرة خلال عقد التسعينات وحتى بعد تولى إدارة بوش وبعد الأحداث الدراماتيكية التى شهدتها الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ حيث بقيت العلاقات الاقتصادية عنصرا ثابتا وقويا وركيزة أساسية للعلاقات بين القاهرة وواشنطن وصمام الأمان لأى اختلالات قد تطرأ على مستويات العلاقة الأخرى وبخاصة العسكرية .

ثالثا : عهد الرئيس باراك أوباما (٢٠٠٩- لغاية بداية ثورة ٢٥ يناير)

يرى المؤيدون لاستمرار المعونة الأمريكية أن المعونة الأمريكية تلعب دورا في استقرار المنطقة وفي تعميق تأثير الولايات المتحدة على الدولة العربية الأكثر تأثيرا في المنطقة مصر . فوفقا ل Dorman ٢٠٠٧ أن مصر حصلت خلال هذه الفترة على معونات اكبر بكثير مما يمكن تبريره اقتصاديا ، ذلك لان التنمية الاقتصادية في مصر ينظر إليها كاعتبار ثانوي من قبل الوكالة .

أما المعارضون لاستمرار المعونة الأمريكية لمصر فحجتهم أنها أى المعونة لم تكن فعالة بالدرجة الكافية التى تسهم في تحفيز الإصلاحات الاقتصادية والسياسية ، ومن ثم يشيرون إلى ضرورة تشديد مشروطية المعونة بشكل يلزم مصر بتنفيذ معايير الإصلاح المتفق عليها(١٣).

و رغم تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية على لسان " **مارجريت سكوبى**" سفيرتها السابقة بالقاهرة على أن العلاقات المصرية الأمريكية في طريقها للتحول

من مرحلة المعونة إلى التجارة المتبادلة إلا أن تلك التأكيدات لم تخرج عن إطار التصريحات الإعلامية البراقة البعيدة عن الواقع الفعلي وهو ما أكده تقرير مركز خدمة أبحاث الكونجرس CRS الصادر في العام ٢٠٠٩ وكتبه " جيرمى شارب " المتخصص في الشئون المصرية والعربية وأشار فيه إلى استمرار مفاوضات تخصيص المعونة وتخفيضها وربطها بمزيد من الشروط مع استمرار الرفض الأمريكي لأفكار مثل إنشاء منطقة التجارة الحرة ووقف أموال المعونة لتمويل المشروعات التنموية لأنها تخرج بالعلاقة بين البلدين من علاقة المانح بالممنوح إلى علاقة الشريك التجاري. وأن المعونة هي الخيار الأقرب لقلب الجانب الأمريكي والأكثر تحقيقا للمصالح الأمريكية بأقصر الطرق(١٤).

وقد ساعد برنامج المعونة على فتح السوق المصرية للسلع الأمريكية التى أصبحت لها الأفضلية ، رغم ارتفاع أسعارها عن مثيلاتها الآسيوية ، لتساهم المعونة في دعم شركات أمريكية بطريق غير مباشر بحسب تقرير حكومي رسمي لوزارة التخطيط حيث أشار إلى إن ما نسبته ٤٠% من المعونة الأمريكية لمصر طوال السنوات الـ ٢٦ الماضية بما يعادل ٦،٨ مليار دولار من اصل ٢٥ مليار دولار قد ذهب لشركات أمريكية بطريق غير مباشر وأكد التقرير أن الصافي النهائي الذى حصلت عليه مصر لا يزيد على ثلث اجمالى المعونة(١٥).

و كشف موقع ويكيليكس النقاب عن ثلاث وثائق بشان تمويل منظمات المجتمع المدني نقلا عن اتصالات رفيعة المستوى ، حيث تكشف البرقية الأولى التى كتبتها كلينتون في ٢٠ من شهر ابريل عام ٢٠٠٩ وقد تم تصنيفها كوثيقة سرية موجهة إلى القائم بأعمال مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى " جيفرى فيلتمان " وتحمل رقم " STATE91683 " " : أن الظروف السياسية الآن أصبحت تقتضى نقل التمويل الأمريكي للجمعيات المصرية عبر منظمات واجهة غير حكومية أمريكية أو دولية وفي شكل " منح من الباطن " وبعيدا عن رقابة الحكومة المصرية(١٦).

كما كشف موقع ويكيليكس عبر برقية أخرى بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٦ وتحمل رقم " CAIRO353 " بأنه قبل موافقة كلينتون بستة أسابيع على التمويل ، اقترحت السفيرة الأمريكية لدى مصر حينها مارجريت سكوبى ، تغيير واشنطن مسار نقل أموال الحكومة الأمريكية المخصصة للسياسيين المصريين غير المسجلين من خلال

إيجاد سبيل أفضل واقل صداما لدعمهم ، واقترحت بدلا من تمويل هذه المنظمات بشكل مباشر باستخدام (صندوق الدعم الاقتصادي المصري) أن يتم التمويل من خلال مصادر أخرى ، على سبيل المثال من خلال مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل أو مبادرة الشراكة الشرق أوسطية أو من مخصص مباشر جديد من الكونجرس[١٧].

وكتبت السفيرة سكوبى في البرقية السرية : " انه بتطبيق ذلك الأسلوب وعدم اللجوء إلى صندوق الدعم الاقتصادي سنتمكن من تحقيق هدفين مهمين في مصر :

١. العمل على تخفيف حدة الفقر وتعزيز تنمية المجتمع المدني والديمقراطية .
٢. جعل معدلات التمويل الأمريكي أكثر تواضعا لتخفيف العبء عن إدارة المنظمات غير الحكومية المحلية ، مما يقلل من استدعاء الأجهزة الأمنية في الحكومة المصرية[١٨] .

وفي برقية أخرى صادرة عن السفارة الأمريكية في مصر بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٣٠ وتحمل تصنيفا سريا أن :" المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تلقت تمويلا من منظمة مغربية واسمها (مركز حرية الإعلام) بهدف عقد مؤتمر في القاهرة عن حرية الصحافة[١٩].

وعلى الجانب الآخر ، فان الهدف الأمريكي للتمويل المباشر لمنظمات المجتمع المدني في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ وحتى العام ٢٠١٠ كان يقتصر على مضايقة النظام الحاكم السابق في مصر والضغط عليه بدرجة محسوبة لا تصل إلى حد إسقاطه . وأن أمريكا كانت تسعى لتحقيق هدفين غاية في الأهمية هما :

١. إثارة بعض القلاقل في النظام السابق بما يرسخ الخضوع لها .
٢. استغلال التمويل المباشر لبرامج حقوق الإنسان والديمقراطية داخل أمريكا لتحسين صورة الإدارة الأمريكية في علاقاتها مع الكونجرس واللوبي اليهودي والرأى العام الأمريكي الذى يفتخر دائما بأنه راعى لمفاهيم حقوق الإنسان والحريات الأساسية في العالم .

وقد يتعذر على الولايات المتحدة القيام بخلق حالة الفوضى والعمل على استمرارها في مصر بشكل مباشر ومن ثم استخدمت التمويل المباشر للمنظمات

خاصة الأمريكية منها كوسائل لتحقيق هذه الأهداف بحسب فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي السابقة[٢٠].

ومع دخول العلاقات المصرية – الأمريكية مرحلة من المد والجزر حتى في ظل نظام الرئيس السابق " حسنى مبارك " كانت المعونة العسكرية بشكل خاص مجالا للخلاف خاصة في دوائر الكونجرس وبدت وكأنها المفتاح الرئيس لقوة مصر العسكرية .

وفي ضوء ذلك ، تعددت المطالبات بإلغاء المساعدات العسكرية لمصر، فعلى سبيل المثال طالب النائب **"ديفيد اوباى"** (ديمقراطي – ولاية ويسكونسن) بان يتم حجز مبلغ ٢٠٠ مليون دولار من المساعدات العسكرية إلى أن يتأكد الكونجرس من حدوث تقدم حقيقي في عملية الإصلاح الديمقراطي في مصر . كما تقدم النائب اليهودي الديمقراطي عن ولاية نيويورك **"انتونى وينر"**[٢١] بمشروع قانون في الكونجرس تحت اسم " قانون الإصلاح السياسي ومكافحة الإرهاب في مصر"، ويحمل رقم ٦٩٦ يطالب الولايات المتحدة بحظر تقديم أى مساعدات عسكرية أمريكية لمصر في السنة المالية ٢٠١٠ ، والسنوات المالية التى تلتها ، بغض النظر عن أى قوانين أخرى[٢٢] .

ولان عملية الإلغاء بدت شبه مستحيلة في ضوء كون المساعدات تخدم المصالح الأمريكية أكثر من كونها تخدم المصالح المصرية كان الاتجاه نحو اشتراط استخدام المعونة في برامج وعمليات تامين الحدود في سيناء، وان يستمر الجيش المصري في التمسك وتنفيذ التزاماته الدولية، خاصة معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل .

وتكشفت مساعي خصوم مصر في الكونجرس لتحويل المساعدات لهذا الجانب حيث طالب أصدقاء إسرائيل باقتطاع جزء من المعونة العسكرية لمصر وتوظيفها في تسيير دوريات عسكرية رقابية على حدود مصر وغزة وألا قامت واشنطن بوقف المعونة الأمريكية عن مصر تحت ذريعة أن القاهرة لا تقوم بما عليها من اجل إغلاق إنفاق تدعى إسرائيل أنها تستخدم في تهريب معونات ومواد تموينية وأسلحة للفلسطينيين في قطاع غزة. وفي ذلك سادت المطالبات بعدد من الصحف الأمريكية بوقف المعونة عن مصر إذا لم تغلق الإنفاق على حدود مصر وغزة .

وفي ضوء عدم تحقق مطلب إلغاء أو وقف المعونة العسكرية عن مصر كان هناك تركيز على مطلب آخر هو تحويل المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة لمصر إلى مساعدات اقتصادية لا تستفيد منها القوات المسلحة المصرية وتم في هذا الصدد تقديم قانون يقوم على تقديم نفس مبلغ المعونات العسكرية المقدمة لمصر ولكن في صورة " صندوق دعم للمساعدات الاقتصادية " .

واستند ذلك المطلب إلى حجة تزايد عدد الدول الحليفة للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وتلاشى احتمالات نشوب حروب بين إسرائيل وجيرانها ، وهو ما عزز من تصاعد بعض الأصوات في الكونجرس الأمريكي لإعادة النظر في هيكل المساعدات الأمريكية لمصر ليتم ترجيح كفة المساعدات الاقتصادية التى تحتاجها مصر على كفة المساعدات العسكرية التى تحصل عليها منذ عام ١٩٧٩ . ومن بين تلك الأصوات النائب الديمقراطي " **توم لانتوس** " (ديمقراطي – ولاية كاليفورنيا) ، وهو العضو البارز في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب ، الذى قدم على مر السنوات الأخيرة مقترحات عديدة لم يكتب لها النجاح لتقليص حجم المساعدات العسكرية لمصر ومضاعفة حجم المساعدات الاقتصادية لتطوير المجتمع المصري وإنعاش اقتصاده .

ويقول خبراء عسكريون إن المعونة الأمريكية لمصر منصوص عليها في اتفاقية كامب ديفيد على أن تمنح بالتساوي بين مصر وإسرائيل لكي تضمن الولايات المتحدة التزام الجانب المصري بالسلام وتحقيق نوعا من التوازن في التسليح مع إسرائيل . وان ذلك يحافظ على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط وهذا لن يتأتى إلا من خلال الاحتفاظ بعلاقات استراتيجية مع مصر لما لها من دور إقليمى واسع في المنطقة العربية. واعتبروا أن تكلفة قطع المعونات عن مصر اكبر بالنسبة للولايات المتحدة فهي تعلم أن ثمن ذلك سيكون حرية اكبر في القرار السياسي المصري ومن ثم تهديد اكبر لأمن إسرائيل[٢٣].

لذلك تخشى الولايات المتحدة اتخاذ أى قرار بشان المعونة لمصر لأنها تقول أنها تدعم الديمقراطية وعليها الآن إثبات ذلك بشكل عملي حتى لا تظهر كمحاربة للثورة وتشوه صورتها أمام العالم وتفقد حليفا مهما مثل مصر في المنطقة العربية بحسب الدكتور حمدى عبد العظيم عميد أكاديمية السادات سابقا.

وفى ضوء ما سبق، يجب إجراء تقييم موضوعي لأثر المعونة الأمريكية ليس فقط على الاقتصاد المصري لكن أيضا على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية في مصر خلال هذه الفترة خصوصا إن التهديد بقطعها أو بتخفيضها يتكرر دوريا في كل مرة تمر العلاقات المصرية الأمريكية بأزمة عابرة . ويبدو واضحا للجميع بأنه إذا نحينا الشق العسكري للمعونة فلن يتبقى من المعونة الآن شيء يذكر خصوصا أن الجانب الأكبر منها كان يعاد ضخه في الاقتصاد الأمريكي .

أما سياسيا فقد حصلت الولايات المتحدة في مقابل المعونة على مزايا استراتيجية تفوق أضعاف ما حصلت عليه مصر من مزايا مادية حيث أسهمت هذه المعونة في تحويل مصر إلى دولة تابعة تماما لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، فعلى سبيل المثال، يكفي أن نستعرض وضع مصر أبان أزمة الاحتلال العراقي للكويت (١٩٩٠ – ١٩٩١)، وأبان أزمة الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣)، وأبان الحرب الإسرائيلية على لبنان (٢٠٠٦)، ثم على قطاع غزة (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩) لندرك هذه الحقيقة بجلاء تام[٢٤] .

كما أن **تأثير** المعونة الأمريكية على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية في مصر كان في المحصلة النهائية سلبيا للغاية غير انه يجب في الوقت نفسه أن ندرك أن العلاقات المصرية الأمريكية التى تعد المعونة إحدى ركائزها الأساسية ليست مجرد علاقة بين دولة مانحة وأخرى مستقبلة للمعونة . فالولايات المتحدة لا تزال الدولة الكونية الأعظم رغم التآكل التدريجي لوزنها النسبي في النظام الدولي لصالح قوى أخرى صاعدة ، وكذلك ترتبط بأشد العلاقات حميمية وخصوصية مع إسرائيل وتلك كلها أمور يتعين أخذها في الاعتبار عند التقييم الشامل للعلاقات المصرية الأمريكية الذى ستفرضه الضرورة حتما عاجلا أم أجلا خاصة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية وتسليم الجيش لمقاليد السلطة إلى مؤسسات مدنية منتخبة[٢٥].

وفى السابق كانت وسيلة المؤسسات الأمريكية الرسمية والأهلية لدعم علاقات مصر مع الغرب والحفاظ على السلام مع إسرائيل هي في منح المصريين أو بعضهم حكومة وشعبا تمويلا يعظم المصالح المشتركة بين الطرفين[٢٦] .

وانتقدت وزارة الخارجية الأمريكية مصر في كثير من المناسبات بسبب طريقة تعامل الحكومة المصرية مع الاحتجاجات السلمية في مصر لكنها أوضحت انه ينبغي أن تبقى المعونة إلى مصر عند مستوياتها الحالية . وكان النائب " **توم لانتونس** " عن كاليفورنيا واكبر الديمقراطيين في لجنة العلاقات الدولية قد طالب بمراجعة فورية للمعونات إلى مصر . وان هناك حاجة إلى انتهاج موقف يقوم على قدر اكبر من التقييم النوعي نحو مصر، وانه يجب استخدام معايير أفضل في المعونة . لكن المعونة العسكرية التى تبلغ أكثر من نصف اجمالى المساعدات فقد جلبت عوائد مرتفعة في مجالات كثيرة منها التزام مصر بالسعي لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بحسب " **مايكل كوتلر** " المسئول الرفيع بوزارة الخارجية الأمريكية .

ا- التعاون العسكري بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية :

كانت مصر ولا زالت تعد واحدة من أهم الركائز التى تستند إليها الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عموما وفي المنطقة العربية والخليج العربي بشكل خاص وذلك بسبب وزنها وتأثيرها الاقليمى الكبير وسيطرتها على قناة السويس التى أثبتت أكثر من مرة أهميتها وفعاليتها كمعبر عسكري استراتيجي لا يضاهى.

وتطورت العلاقات المصرية الأمريكية خصوصا في شقها العسكري بما يشبه الزواج الكاثوليكي غير المسموح به بالطلاق حتى عند اجتماع رغبة الطرفين وتلعب المصالح الاستراتيجية العليا بين القاهرة وواشنطن دورا مقدسا حال خلال العقود الأخيرة من إلغاء المساعدات العسكرية التى تبلغ قيمتها السنوية ١.٣ مليار دولار .

ولقد دعمت المساعدات قدرة الجيش المصري إذ حصلت مصر خلال الأعوام الأخيرة على تكنولوجيا عسكرية أمريكية متقدمة بمليارات الدولارات وكان من أهم الصفقات العسكرية أهمية لمصر حصولها من شركة " بوينج " على طائرات نقل من طراز " شينوك " ومن شركة لوكهيد مارتن على طائرات أف ١٦ ، ومن شركة سيكورسكى على طائرات هليوكابتر من طراز " بلاك هوك " .

كذلك تصنع مصر الآن دبابات من طراز ابرامز بالتعاون مع شركة جنرال ديناميكس داخل مصر[٢٧] .

وأثبتت مصر خلال سنوات حكم الرئيس السابق " حسنى مبارك " أنها دولة صديقة يمكن لواشنطن أن تطمئن لها وعليها . وأصبحت مصر عنصر استقرار اقليمى يخدم بصورة مباشرة وغير مباشرة المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط . وضمن ذلك لواشنطن قيام واستمرار تعاون أمنى وعسكري واستخباراتى على أعلى المستويات .

وكانت حرب الخليج الثانية أبان غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ تجسيدا حيا لما يمكن لمصر وجيشها القيام به لخدمة مصالح واشنطن ، ثم مثلت الحرب الأمريكية على الإرهاب عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر شاهدا على الوزن الكبير للتعاون الاستخباراتى والأمنى بين الدولتين[٢٨] .

أن أهمية مصر من الناحية العسكرية هي التى دفعت الإدارة الأمريكية لتقديم مساعدات عسكرية لها بمعدل (١.٣) مليار دولار سنويا[٢٩].وخلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٩ – ٢٠٠٣ قدمت لمصر ما قيمته (٣٠) مليار دولار كمساعدات عسكرية وبهذا تحتل مصر المرتبة الثانية بعد إسرائيل في تلقى المعونات الأمريكية وتمثل المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر حوالى ٢٥% من مجموع المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة إلى مختلف الدول ضمن هذا البرنامج .

كما أشار **ريتشارد ميليس** (Richard Milss) نائب مدير وكالة التعاون والأمن والدفاع الأمريكية إلى أهمية مصر من الناحية العسكرية كشريك استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية عندما قال : " أن مصر شريك استراتيجي لأمريكا في الشرق الأوسط وهى توفر مصدر قوة فريد لتلك الشراكة فهي تمتلك موارد بشرية هائلة ، كما أن لها موقع جيواستراتيجى فريد ، وتتحكم في واحد من أهم الممرات المائية العالمية وعندما تهب العواصف السياسية فان العلاقات العسكرية المصرية الأمريكية تكون بمثابة صمام الأمان الذى يحافظ على الأمن والاستقرار[٣٠].

وتأكيدا على أهمية مصر في الاستراتيجية الأمريكية فقد قررت الإدارة الأمريكية أخيراً استئناف المساعدات العسكرية لمصر بهدف استخدامها للضغط على سلطات الحكم فى مصر لتحسين ملف حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي؛ وهو

القرار الذى اتفق بشأنه النواب الأمريكيون من كلا الحزبين، الجمهوري والديمقراطي. ويرجع هذا التوافق إلى الأسباب التالية:

١. أن السيسي ليس صديقًا للديمقراطية؛ لكنه مفيد في مكافحة التطرف.
٢. أن السيسي يضمن استمرار تطبيق اتفاقية السلام مع إسرائيل وغلق الأنفاق على الحدود مع غزة.
٣. أن القرار يهدف إلى تنشيط صناعة السلاح التي تضررت من القرار السابق بتعليق جزئى للمساعدات العسكرية لمصر .

ب- التعاون الثقافي والتكنولوجي بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية :

باعتبار أن المساعدات الأمريكية لمصر كانت من الأسس التى تطورت عليها العلاقات المصرية الأمريكية منذ كامب ديفيد فانه من المهم أن نتعرف على الآليات التى استحدثت لتطوير تلك العلاقات :

١- اتفاق المشاركة المصرية الأمريكية :

في سبتمبر عام ١٩٩٤ أعلن كل من الرئيس مبارك ونائب الرئيس الأمريكي ال جور عن المشاركة المصرية الأمريكية للنمو الاقتصادى والتنمية وكانت المحادثات تتعلق بمناقشة العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية، في إطار البحث عن بديل لأسلوب المعونات ، ووضع استراتيجية انتقالية من المعونة الى التجارة على أساس أن الدول المتلقية للمعونة تحتاج خلال مرحلة الانتقال إلى التركيز على تبنى سياسات تجارية واقتصادية مناسبة ، وتنمية الهياكل المؤسسية لدعم الأنشطة الاقتصادية اللازمة لعملية الانتقال من المعونة للتجارة .

وتهدف المبادرة في جوهرها إلى إعادة صياغة العلاقات المصرية الأمريكية بهدف توفير الأسس لعلاقات لا تختفي فيها المعونة كأحد أركانها الأساسية، ولكن انخفاض أهمية المعونات نسبة إلى العمليات التجارية ، وإعادة توجيه المعونة الاقتصادية الأمريكية إلى المشروعات التى من شانها زيادة قدرة الاقتصاد المصري في توفير فرص أعلى للنمو وتنمية الموارد البشرية وحماية البيئة[٣١].

وقد تمثلت الأهداف الرئيسة للمشاركة فيما يلي :

أ- توسيع التعاون الاقتصادي المتبادل في مجالات التجارة والاستثمار والعلوم والتكنولوجيا .
ب- العمل مع مبادرات الحكومة المصرية لدعم الإصلاح الاقتصادي ودفع النمو الاقتصادي وتسهيل خلق الوظائف .
ت- تأييد الجهود المصرية لزيادة دور القطاع الخاص في اقتصادها .

وقد تم استحداث اللجان التالية كآلية لترجمة الاتفاقية إلى واقع ملموس :
أ- لجنة مشتركة للنمو الاقتصادي لإجراء حوار بين الحكومتين حول السياسة الاقتصادية.
ب- هيئة مشتركة للعلوم والتكنولوجيا لتنفيذ اتفاق التعاون العلمي والتكنولوجي الجديد.
ت- المجلس الرئاسي ويتكون من مديرين تنفيذيين للقطاع الخاص لكي يقدموا النصيحة للحكومتين ،[٣٢] حول طرق إزالة الحواجز أمام نمو القطاع الخاص في مصر وتوسيع الروابط التجارية الثنائية .

وسنعرض فيما يلي التعاون المصري الأمريكي في مجال التكنولوجيا كأحد أهم مجالات العمل في إطار اتفاقية المشاركة المصرية الأمريكية .

- اللجنة المشتركة للعلوم والتكنولوجيا :

وهى تشرف على تنفيذ الاتفاقية المصرية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا والتى بدا تنفيذها لمدة خمس سنوات اعتبارا من ٢٥ أغسطس ١٩٩٥ . وفي أول اجتماع للهيئة اتفقت على أن نشاطات الاتفاقية يجب أن تركز على ثلاث اولويات : التكنولوجيا الحيوية، التكنولوجيا الصديقة للبيئة ، والمشروعات .

وفي إطار جهاز المشاركة الخاص بالتكنولوجيا وهو مجلس العلوم والتكنولوجيا فقد تم الاتفاق على التعاقد على ٣١ مشروعا بحثيا في مجالات تكنولوجيا المعلومات والهندسة الوراثية والقياس والمعاينة بميزانية قيمتها ١.٤ مليار دولار . كذلك كان قد تم التعاقد منذ عام ١٩٩٧ على تنفيذ ٨١ مشروعا بحثيا في مجالات العلوم والتكنولوجيا . كذلك تم الاتفاق وفي نطاق لجان العلوم والتكنولوجيا للمشاركة المصرية الأمريكية على إقامة مراكز للتكنولوجيا في المحافظات لمساعدة

المشروعات الصغيرة على إدخال واستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة من اجل الارتفاع بمستوى وجودة إنتاجها .

وقد وافق الكونجرس على تضمين قانون اعتمادات العمليات الخارجية لعام ٢٠١٠ نصا بالترخيص بإنشاء وديعة لمصر بمبلغ ٥٠ مليون دولار تعد خطوة نحو تنشيط وتعزيز التعاون بين البلدين في مجال العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي ودعم الجهود المصرية لسد فجوة المعرفة والتقدم التكنولوجى بين البلدين بحسب وزيرة التعاون الدولي السابقة الدكتورة **فايزة أبو النجا** [٣٣].

والتزمت كل من الولايات المتحدة ومصر بالتعاون العلمي حيث أعلن البلدان عن نيتهما لتقديم ٨ ملايين دولار في شكل منح للبحوث المشتركة وتمويل لأنشطة التبادل للشباب الباحثين وبرامج الابتكار وخلال افتتاح الاجتماع السنوي لمجلس إدارة الوكالات التقنية الأمريكية والمصرية مع وزيرة البحث العلمي الدكتورة **نادية زخارى** السابقة .

ولقد ساعد الصندوق المصري الأمريكي العلماء على مدار أكثر من ١٥ عاما للتصدي لبعض تحديات التنمية التى يواجهها العالم " ، و يعمل الباحثون المصريون والأمريكيون معا للاستفادة من الطاقة المتجددة وزيادة المحاصيل الزراعية ومعالجة الأمراض الاستوائية الخطيرة ويثمر تعاونهم منافع هائلة كما يبنى الجسور بين مجتمعاتنا المهنية"[٣٤].

وفي السنة المالية ٢٠١٠ التزمت كل من الولايات المتحدة ومصر بتوفير ٤ ملايين دولار لصندوق مشترك باجمالى تمويل ٨ ملايين دولار . وتولى الصندوق دعم ٢٥ مشروعا بحثيا تعاونيا (بتمويل اجمالى ٦.٢ مليون دولار) و٣٤ فرصة تبادل للباحثين الشباب (٢٨ باحثا مصريا و٦ باحثين أمريكيين) هذا بالإضافة إلى تخصيص ١.٢ مليون دولار لإنشاء برنامج جديد للابتكار العلمي . حيث يركز بصورة اكبر على الابتكار وعلى كيفية الاستفادة من الطاقة الخلاقة للعلماء المصريين والأمريكيين لتقديم حلول للسوق[٣٥] .

وقد تم إنشاء المجلس الأمريكي المصري المشترك للتعاون العلمي والتكنولوجي في عام ١٩٩٥ ويعقد المجلس اجتماعات سنوية يستضيفها البلدان بالتناوب ، وتشمل الوكالات المشاركة :

١. وزارة الخارجية الأمريكية .
٢. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .
٣. المؤسسة الوطنية للعلوم .
٤. وزارة الزراعة الأمريكية .
٥. المعهد الوطني للصحة .
٦. وكالة حماية البيئة .
٧. المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا .
٨. وزارة الطاقة الأمريكية .
٩. الهيئة الأمريكية للمسح الجيولوجى .

كما ترأس وزارة البحث العلمي الوفد المصري .

وفي إطار التعاون الثقافي والتكنولوجي بين مصر والولايات المتحدة فقد وافق مجلس الشورى في جلسته بتاريخ ٢٠١١/١/٤ برئاسة السيد صفوت الشريف على التعديل الثامن لاتفاقية التعليم الاساسي الموقعة مع الولايات المتحدة . ويشمل التعديل الثامن زيادة مساهمة الجانب الأمريكي بمبلغ ٤٠ مليون دولار يستخدم في تمويل برنامج مبادرة القاهرة وهو برنامج جديد أضيف إلى الاتفاقية بهدف تحسين مهارات القوى العاملة في القطاعات الهامة لتصبح أكثر استجابة لمتطلبات سوق العمل وانه بذلك تصل المساهمة الأمريكية الإجمالية إلى نحو ٤٣٣ مليون دولار مع زيادة مساهمة الجانب المصري ب ٤٩ مليون جنيه لتصل اجمالى مساهمته إلى نحو ٢١٣ مليون جنيه [٣٦] .

رابعا : مستقبل المعونات الأمريكية لمصر

لقد أصبح ملف المعونة الأمريكية لمصر مادة للجدل بين مصر والولايات المتحدة على مدار فترة وجوده ، وقد تم طرح مختلف المواقف بشأنه من قبل طرفيه دون أن يتم اتخاذ قرار نهائي من واشنطن أو القاهرة فلا الأولى منعته أو أوقفته رغم الأصوات العالية ولا الثانية رفضته رغم الأصوات الأكثر علوا التى تطالب بذلك .

وإذا كان النظام السابق قد تعامل مع هذا الملف بطريقة تنال بشكل أو بأخر من استقلالية القرار السياسي المصري فان التحدى الحقيقي الذى يواجهه حكام مصر الجدد هو تقديم نهج آخر يتجاوز الاتهامات التى كانت موجهة إلى النظام السابق بالخنوع والتبعية الكاملة لأمريكا .

وصحيح أن مساحة التغير في علاقة مصر بالولايات المتحدة الأمريكية قد تكون محدودة في ضوء المؤشرات التى يمكن رصدها حتى الآن بشان اتجاهات مصر ما بعد الثورة ، الا أن ذلك لا ينفي أن هناك مساحة ولو محدودة من الحركة للتعامل انطلاقا من نهج مغاير يقدم المصلحة الوطنية والا ثارت التساؤلات والشكوك حول إنجازات الثورة ودورها في تحقيق نقلة بمصر من حال إلى حال أفضل . فأمام صانع القرار في مصر خلال الفترة المقبلة خيارات في هذا المجال أهمها :

١. رفض المعونة وتعويضها من خلال إيجاد البدائل استغلالا للروح الوطنية في مصر وفي هذا الجانب هناك تساؤل هل مصر الآن في وضع يمكنها من الإقدام على هذه البدائل .
٢. الإبقاء على المعونة الأمريكية مع إمكانية تحسين شروط هذه المعونة بشكل يحقق المصلحة الوطنية المصرية في إطار الإقرار بحقيقة الوضع الدولي القائم على فكرة الاعتماد المتبادل[٣٧].

وفي المجال الاقتصادى غالبا ما سيكون هناك غموضا في الموقف الأمريكي فيما يتعلق بمستقبل المساعدات الأمريكية الخارجية المخصصة لمصر سنويا[٣٨] .

كما إن تركيز القيادة العسكرية في مصر سيكون منصبا على وضعية المساعدات الأمريكية مستقبلا في ظل حرص فريق في الكونجرس على فرض قيود عليها هذه القيود التى يحتمل أن تزيد خلال العامين المقبلين مما سيؤثر على العلاقات الثنائية بين البلدين بشكل سلبي.

وتمر العلاقات بين القاهرة وواشنطن الآن بمرحلة انتقالية فيما تزال الأوضاع السياسية في مصر غير مستقرة وهناك انقسام في الرأى لدى دوائر صنع

القرار في الولايات المتحدة الأمريكية حول الآلية التى يجب استخدامها في التعامل مع مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير .

وأوضح تقرير لجيرمى شارب الباحث في شؤون الشرق الأوسط وصدر في سبتمبر ٢٠١١ بان الإدارات الأمريكية المتعاقبة كانت ترى أن الحكومة المصرية تمتلك تأثيرا معتدلا على الشرق الأوسط وان السياسة الأمريكية تجاه مصر كانت على مدى سنوات طويلة تعتمد على تعاون عسكري طويل المدى بين البلدين ودعم استقرار معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل . فيما يواجه صناع السياسة الأمريكية حاليا أسئلة معقدة حول مستقبل العلاقات بين البلدين وهذا الجدل سيكون له تأثيره على التشريعات التى سيصدرها الكونجرس(٣٩).

وهناك توجهات ثلاث لدى صناع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر(٤٠):

١. طريقة المتشددين الذين يؤمنون بضرورة أن تعبر الإدارة الأمريكية عن قلقها من سجل الحريات السياسية وحقوق الإنسان وضرورة توجيه المساعدات الأمريكية نحو تعزيز الديمقراطية في مصر .
٢. إتباع السياسة الهادئة ويتبنى هذه الطريقة الواقعيون في الإدارة وتقول بضرورة إثارة القضايا الحساسة خلف الأبواب المغلقة حتى لا تحرج الحكومة .
٣. إتباع سياسة متعددة الأوجه تستمر في دعم المجتمع المدني للإصلاح ودعم الحكومة في مشروعاتها الإصلاحية .

ومن الطبيعي والمنطقي انه يصعب اتخاذ قرارات كبرى تتعلق بالأمد الطويل في مثل هذه الأوضاع ، سواء على صعيد السياسة الداخلية أو الخارجية فكل ما يحدث في السياسة الخارجية وللأشهر القادمة على الأقل على الأرجح انه سيكون نوع من تسيير الأمور أو معالجة المسائل الملحة والتى تحتاج إلى قرار .

ونظرا لافتقار إدارة أوباما للنفوذ الحقيقي في مصر أو على الأقل تفتقر إلى النفوذ الذى يمكنها استخدامه للتأثير على مجمل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في مصر ، حيث إن ١.٥ مليار دولار المساعدات العسكرية الأمريكية

لمصر سوف تستمر في التدفق لأنه بدونها لن يكون للولايات المتحدة اى نفوذ أو تأثير(٤١).

ومع بروز الأزمة بين واشنطن والقاهرة المتعلقة بالتمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني على أهميتها لا تعتبر معيار أو مؤشر حقيقي على واقع ومستقبل العلاقات بين البلدين والتى ستكون محل اختبارات عديدة خلال المرحلة المقبلة بعد استكمال مؤسسات الدولة المصرية بعد الثورة ، وانتخاب رئيس جديد للبلاد واكتمال ملامح النظام السياسي الجديد . وسيبقى العامل الأهم في تحديد شكل العلاقات بين البلدين هو الدور الذى ستلعبه المؤسسة العسكرية في هذا النظام الجديد ومدى قدرتها على السيطرة على ملفات كانت حكرا عليها في السابق وربما لن تكون في المستقبل(٤٢) .

ولذلك يصعب توقع ما ستكون عليه العلاقات المصرية الأمريكية خلال السنوات والعقود القادمة انطلاقا من قراءة أى تطورات تحدث فيها الآن أو اعتمادا على اى مؤشرات قد تظهر في جانب أو آخر من تلك العلاقات .

وفي كل الأحوال ستسعى واشنطن إلى المحافظة على علاقاتها الاستراتيجية مع القاهرة بما يضمن المحافظة على مصالحها ، كما ستعمل من اجل ضمان استمرار معاهدة السلام والعلاقات المصرية الإسرائيلية المقترنة بها كما هي أو بأقل قدر من التغيير الذى لا يمس أسسها وجوهرها (٤٣) .

واليقين أن المرحلة المقبلة في عمر العلاقات المصرية الأمريكية ستخضع لعملية إعادة تقييم مع بروز نظام حكم جديد برئيس وحكومة جديدين ومعهما برلمان جديد بحيث تتم إعادة صياغة هذه العلاقة على أسس من الندية والاحترام المتبادل وبما يحقق مصالح طرفيها دون شروط .

ولم يتضح بعد ولغاية الآن ماذا ستفعل الثورة مع الولايات المتحدة الأمريكية ؟ وللأسف أن جزء العلاقات الخارجية غير واضح وفي هذه الظروف من الصعب التكهن أو التصور الدخول في إشكاليات أو خلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية لكنه أمر لا يمكن تفاديه ، وفي النهاية الموقف من إسرائيل غير موقف مبارك ولا يستطيع الرئيس المصري ما بعد الثورة أن يقوم بما قام به مبارك على اعتبار انه مخالف لاتجاهات الشارع المصري(٤٤).

وبحسب مصدر دبلوماسي مصري فأن برنامج المعونة الأمريكية التى تحصل عليها مصر يرتبط بعلاقات مستقرة بين مصر والولايات المتحدة تم الاتفاق عليها كأحد مكاسب اتفاقية كامب ديفيد الموقعة مع إسرائيل عام ١٩٧٩ بغرض دعم القدرات الاقتصادية والدفاعية لمصر .وان العلاقة من الطبيعي أن تشهد صعودا وهبوطا إيجابا وسلبا من أن لآخر كونها تربط بين دولتين أحداهما قوة دولية والثانية قوة إقليمية لايمكن الاستهانة بها أو بدورها في هذا الإقليم وقدرتها على التأثير به .

كما أن المعونة تحقق مصلحة للولايات المتحدة كما تحقق مصلحة لمصر ، ومن ثم لا يمكن لاي جهة أمريكية أن تقدم على خطوة من شانها المساس بالمعونة ، لإدراكها للدور الايجابي الذى تلعبه مصر في استقرار هذه المنطقة ، وأنها رقم مهم في صنع هذا الاستقرار الذى يخدم المصالح الأمريكية لا يمكن للولايات المتحدة الاستغناء عنه أو المغامرة به[٤٥].

كما أن علاقات مصر الخارجية مع الولايات المتحدة ليست في حاجة إلى تعقيدات وأزمات في الفترة الحالية فمصر في حاجة إلى كل عون من الخارج حتى تتجاوز مرحلة عنق الزجاجة التى تمر بها حاليا وسوف تحتاج مصر للولايات المتحدة كصديق وليس من مصلحة مصر استعداء احد[٤٦] .

ولابد وان تكون هناك منطقة وسط في العلاقات الثنائية بين البلدين تلتقي عندها مصالح الطرفين ، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تعنى لمصر معونة فقط ، ولكن هناك علاقات تجارية واستثمارات مشتركة وحليف اوروبى لأمريكا يستأثر بالنسبة الأكبر من التجارة الخارجية المصرية ، واستثمارات أوروبية قوية في مصر داعمة للاقتصاد وتتيح فرص عمل كثيرة ، وصوت نافذ للولايات المتحدة وأوروبا في المحافل الدولية قاطبة بدءا بالأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ، ومجموعة الثمانية ، وانتهاءا بصندوق النقد والبنك الدوليين .

والظاهر أن العلاقة المصرية الأمريكية ستبقى لفترة على مسافة من بلوغ مرحلة الاستقرار على شكل نهائي لعلاقة تبادلية طبيعية لمصلحة البلدين وسيحدث هذا حين تخرج الولايات المتحدة من صدمة ثورة ٢٥ يناير وتداعياتها التى فوجئت بها باعتراف كبار مسئوليها وابرز المختصين فيها من خبراء ومؤرخين وأيضا إلى

أن تنتهي مصر من إعادة صياغة استراتيجية مكتملة للسياسة الخارجية سواء مع الولايات المتحدة أو مع العالم الخارجي بصفة عامة.

أن المعونة تعكس موقفا استراتيجيا لمصر وأمريكا ، وهناك مصالح مشتركة للطرفين من استمرار المعونة ، واستفادة واضحة ، فأمريكا لا يمكنها التخلي عن الدور المصري في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالملف الفلسطيني الإسرائيلي وغير ذلك من القضايا الملحة ، ودليل تصريح المتحدث الرسمي باسم المكتب الاعلامى للبيت الأبيض انه تم تكليف عدد من الخبراء بدراسة حول أسباب فقدان أمريكا لنفوذها في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير . وقد تحدث المحللون عن ربط الإدارة الأمريكية بين بطء وصول المعونة الأمريكية لمصر وبين فقدان أمريكا لنفوذها بعد مرحلة الرئيس مبارك.

أما مصر فان استطاعت الاستغناء عن الجزء الاقتصادى من المعونة الأمريكية الآن ، فمن المؤكد أن الجزء المتعلق بالمعونة العسكرية لا يمكن الاستغناء عنه فورا ، نظرا لتعقيدات هذه المسائل وكون جزء كبير من أسلحة الجيش المصري أسلحة أمريكية ، كما انه برغم كل هذه الأحاديث التى لا تنتهي حول الإلغاء أو الرفض ، فان الأمور على ارض الواقع تسير بصورة شبه طبيعية ، فالوزيرة السابقة فايزة أبو النجا لم تتوقف عن التفاوض والأخذ والرد في هذا الشأن ، كما قام اللواء محمد العصار ، عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ضمن وفد عسكري بزيارة اعتيادية لواشنطن في يونيو ٢٠١١ ، وهى الزيارة السنوية التى تسبق مناقشة الكونجرس للمعونة الأمريكية لمصر ، بهدف التشاور حول الجزء العسكري من المعونة وطبيعة السلاح الممنوح ونوعيته . وهذا بالطبع يؤكد أن المعونة الأمريكية مستمرة بعد الثورة .

وأيضا أن التهديد الأمريكي بقطع المعونة سواء من الكونجرس أو إدارة البيت الأبيض هو تهديد مرحب به من قبل جموع الشعب المصري وخصوصا بعد ثورة يناير فأهلا وسهلا بقطع المعونة الأمريكية إذا كان استمرارها يعنى ضياع المكانة الإقليمية لمصر وإهانة الكرامة المصرية وهدم أسس الدولة القوية المحترمة التى أشعت بنورها على كل حركات الاستقلال في العالم الثالث . أهلا وسهلا بقطع المعونة إذا كان ذلك سيتيح للروح المصرية أن تصحو من سباتها لتشارك بفاعلية

في السباق إلى البناء الحر المحترم لدولة الديمقراطية التى يريدها المصريون لا التى تريدها واشنطن بالمعايير الأمريكية [٤٧].

وأخيرا ، فان المعونة الأمريكية لمصر ليست مجرد منحة من دولة إلى أخرى وإنما هي معونة ذات طابع خاص ذلك أنها مقررة ومتفق عليها ضمن تفاهمات في أعقاب اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل لتشجيع مصر على الالتزام بعملية السلام مع إسرائيل وحث الأطراف العربية الأخرى على المضي قدما في نفس المسار ، ثم تحول الأمر فيما بعد لاتخاذ المعونة وسيلة للتدخل في الشأن الداخلي لمصر ، لذا فان الكرة الآن في ملعب الحكومة المصرية وعليها أن تدير المسالة بشكل موضوعى اى لا تخسر المعونة أن كانت ما زالت بحاجة إليها وفي نفس الوقت وقف التدخلات الأمريكية ورفض اى أملاءات على صانعي القرار السياسي في مصر .

خاتمة :

لقد دعمت المساعدات الأمريكية لمصر قدرة الجيش المصري إذ حصلت مصر خلال الأعوام الأخيرة على تكنولوجيا عسكرية أمريكية متقدمة بمليارات الدولارات ، فعلى سبيل المثال حصلت مصر من شركة بوينج على طائرات نقل من طراز " شينوك " ومن شركة لوكهيد مارتن على طائرات أف ١٦ ومن شركة سيكور سكى على طائرات هليوكابتر من طراز " بلاك هوك ". كذلك تصنع مصر الآن دبابات من طراز ابرامز بالتعاون مع شركة جنرال ديناميكس داخل مصر . وساهم ذلك في قيام صداقة حميمة بين واشنطن والقاهرة وأصبحت مصر عنصر استقرار اقليمى يخدم بصورة مباشرة وغير مباشرة المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وضمن ذلك لواشنطن قيام واستمرار تعاون أمنى وعسكري واستخباراتى على أعلى المستويات .

والحقيقة التى لا يمكن إغفالها أن الحديث عن ملف المعونة الأمريكية لم يتوقف منذ الاتفاق عليها عقب اتفاق السلام المصري الإسرائيلي عام ١٩٧٩ ، من حيث حجمها وجدواها مع تعالى الأصوات بين الحين والآخر برفض المعونة بدعوى أنها باب دائم للتدخل الأمريكي في شؤون مصر الداخلية ، ومبرر للضغط على مصر لتنفيذ أجندة أمريكية في المنطقة على رأسها ما يتعلق بقضية الصراع العربي الإسرائيلي .

النتائج :

في إطار التحليل السابق للدراسة يمكن تلخيص أهم النتائج التى توصل إليها الباحث وذلك فيما يلى :

١. كان للمعونات الأمريكية لمصر تأثير ايجابى في سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة ولاحظنا ذلك من خلال انسجام المواقف بين الطرفين تجاه قضية احتلال العراق للكويت في عام ١٩٩١.
٢. أن تأثير المعونات الأمريكية في سياسة مصر فى عهد الرئيس أوباما أصبح محدودا ولوحظ ذلك من خلال أزمة التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني المصرية، وسلوك الحكومة المصرية فى هذه القضية، وبعد ثورة ٣٠ يونيو وقضية عزل الجيش المصري للرئيس المصري السابق الدكتور محمد مرسى .
٣. تعد المساعدات العسكرية التى تبلغ قيمتها ١.٣ مليار دولار سنويا هي المحك الحقيقي للعلاقات بين مصر والولايات المتحدة ويعد أي تخفيض أو وضع شروط حقيقية على تقديمها بمثابة مؤشر على حدوث تغير حقيقي في علاقات الدولتين ويجب أن نتذكر هنا ما قاله الرئيس الأمريكي نفسه في لقاء تلفزيوني : أن مصر تحت حكم النظام الجديد ليست حليفا ولا عدوا للولايات المتحدة .
٤. إن المحددات التى تحكم سياسة المعونات الأمريكية مرتبطة بشكل كبير بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ارتباطها بالسياسة الخارجية .
٥. لقد ساعدت المشروطية السياسية المصاحبة لبرنامج المعونات الأمريكية لمصر فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية .

التوصيات :

١. يجب على القيادة المصرية الجديدة تقييم منهج المشروطية الأمريكية المتبع في منح المعونات لمصر في ضوء المتغيرات السياسية على الساحة المصرية من خلال تقييم الأضرار والمنافع التى ستعود على مصر من الالتزام بتلك المشروطية وأنواعها ويجب أن تقرر مصر في ضوء

مصلحتها الوطنية ما إذا كان الالتزام بتلك الشروط مفيدا لها أم لا ، خاصة أن حجم هذه المعونات لا يستهان به فهو إيراد ريعي لا يقل عن بقية الإيرادات الرئيسة للخزينة المصرية . كما يجب العمل على تفعيل الأجهزة الرقابية بشان هذه المعونات بحيث توظف في المجالات التى تدعم الاقتصاد المصري.

٢. ضرورة استثمار التغيرات السياسية الحاصلة على الساحة المصرية وخصوصا بعد ثورة يناير ٢٠١١ من قبل صانعي القرار في مصر من خلال مطالبة الولايات المتحدة في زيادة المعونات لمصر وخاصة الشق الاقتصادي لتصل إلى مليار دولار سنويا ضمن برنامج وخطة عمل تمتد على خمسة سنوات لمساعدة الاقتصاد المصري في الخروج من عنق الزجاجة والنهوض بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع المصري على أن لا تكون هذه الزيادة في المعونات مبنية على أساس حاجة وإنما تأتى في سياق علاقات ثنائية مبنية على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة .

٣. يجب على مصر بناء استراتيجية ورؤية مستقبلية طويلة المدى لعلاقاتها بالولايات المتحدة تشمل في طياتها قضية المعونة وإعادة تقدير البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبرنامج المعونات الأمريكية.

٤. ضرورة التركيز أثناء المفاوضات مع واشنطن حول المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر على التهديدات الحقيقية التى تواجهها مصر وإطلاع الجانب الأمريكي على احتياجات مصر من السلاح وألا تضع الإدارة الأمريكية والكونجرس حدودا لتسليح مصر بالطائرات والدبابات .

برنامج المعونات الأمريكية وأثره على العلاقات المصرية الأمريكية في ظل الإدارة الديمقراطية

الملخص :

لقد مثلت قضية المعونة الأمريكية لمصر خلال العقود الماضية جانبا مهما في سياق العلاقات بين القاهرة وواشنطن ، فطوال عقدي الثمانينات والتسعينات من

القرن المنصرم كانت العلاقات بين الطرفين علاقات قوية ووثيقة جدا والسبب في ذلك يعود إلى التوافق والتطابق في وجهات النظر بين القاهرة وواشنطن حول القضايا الأكثر تأثيرا في تلك العلاقات، مع وجود بعض الخلافات حول عدد من القضايا الهامشية غير المؤثرة .

إلا أن قضية المعونة الأمريكية لمصر برزت كعامل مؤثر في العلاقات بين البلدين سواء سلبا أم إيجابا . فكانت واشنطن تستخدم ورقة المعونة للضغط على مصر بضرورة الإصلاح السياسي والاقتصادي . لذلك فليس من قبيل الصدفة أن تكون قضية المعونة الأمريكية لمصر من العوامل التى تؤدى باستمرار إلى حدوث توتر كبير في العلاقات المصرية - الأمريكية .

وقد حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية :

١. ما اثر برنامج المعونات الأمريكية على العلاقات المصرية الأمريكية في ظل الإدارة الديمقراطية ؟
٢. كيف تطورت المعونات الأمريكية لمصر فى ظل الإدارة الديموقراطية؟
٣. ما هى المشروطية السياسية المصاحبة لبرنامج المعونات الأمريكية الموجه لمصر؟
٤. كيف تطورت العلاقات بين البلدين في ظل الإدارة الديمقراطية ؟ وما هو مستقبل المعونات الأمريكية لمصر؟
٥. وقد كان هدف الدراسة هو تحليل برنامج المعونات الأمريكية لمصر وتحديد أثره على العلاقات المصرية الأمريكية فى ظل الإدارة الديمقراطية ، وكذلك التعرف على أساليب المشروطية السياسية المصاحبة لتلك المعونات . وخلصت الدراسة إلى انه كان للمعونات الأمريكية لمصر تأثير ايجابي في سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة فى ظل الإدارة الديمقراطية ، وظهر ذلك جليا من خلال انسجام المواقف بين الطرفين حول العديد من القضايا التى تهم البلدين. كما أن تأثير المعونات الأمريكية في سياسة مصر فى عهد الرئيس اوباما أصبح محدودا وتحديدا بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو.

American Aid Program and its Impact on the American – Egyptian Relationships Under Democratic Management

Summary:

All over the past decades, the American Aid issue to Egypt has represented an important aspect within the context of relations between Cairo and Washington. During the eighties and nineties decades of the last century, the relationships between the two parties were very strong and powerful. The reason of this is attributed to the correspondence and conformity of the points of view between Cairo and Washington as regards to the most influential issues on these relations. Together with the existence of disputes about some marginal uninfluential issues. However, the American aid to Egypt issue was illustrated as an influential factor in the relations between the two countries either positively or negatively. Thus, Washington, used the paper of aid for pressing on Egypt to urge it to economic and political reformation. Thus, it isn't by coincidence – that the American aid to Egypt issue is from the factors that continuously lead to the existence of great tension in the American – Egyptian relationships.

The study tried to answer the following inquires:

1. What is the impact of American aid on the Egyptian – American relationships under democratic management?
2. How did the American aid to Egypt developed under democratic management?

3. What is the political conditions accompanying the American aid program directed to Egypt?
4. How did the relations developed between the two counties under democratic management? What is the future of American aid to Egypt?

The study target is to analyse the American aid to Egypt program and specifying its impact on the American Egyptian relationships under democratic management. Also to be acquainted by the political conditions methods accompanying these aids. The study concluded that the American aid to Egypt has a positive impact on Egypt's policy towards United States of America under democratic management. This as very obvious in the conformity of situations between the to parties as for a lot of issues that are important for the two countries. Also the American aid impact on Egypt's policy during the era of President Obama became very limited after the revolutions of 25th January and 30th June.

المراجع :

١. ثروت سلامة العمرو،" المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن : ١٩٨٥-١٩٩٥"، دار مجدلانى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،٢٠٠٤،ص: ١٢.
٢. حمدي بشير محمد على ، :" الأبعاد السياسية للمساعدات الدولية : دراسة حالة للمساعدات الأمريكية لإفريقيا منذ عام ١٩٩٠،رسالة ماجستير ، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص- ١١.
٣. د. إبراهيم العيسوى ، مرجع سبق ذكره.
4. Jeremy sharp, "Egypt: Background and U.S. Relations",Congressional Research Services (CRS), Foreign Affairs, Defense, and Trade Division , 3 April 2006 .
٥. د. السيد أمين شلبي : " العلاقات المصرية الأمريكية : ١٩٥٠ – ٢٠١٠ " ، نظرة مستقبلية ، مركز الدراسات المستقبلية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص – ١٣ .
٦. محمد حافظ إسماعيل : " امن مصر القومي في عصر التحديات " ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٧
7. Raymond Baker: " Sadat and After", Harvard university press, 1990 , p. 196 .
٨. فارس تركي محمود ، مرجع سبق ذكره .
9. .Mark : op , cit , p. 7 .
10. , Ibid .
١١. د. حسن بكر ، مرجع سبق ذكره ، ص - ١١١.
١٢. د. حسن بكر ، مرجع سبق ذكره ، ص - ١١٢.
للمزيد عن المعونة الأمريكية واستخداماتها وفائدتها لمصر ، وكذلك الانتقادات الموجهة إليها من مصر انظر :
دينا جلال ، : " تداعيات مصرية في مواسم فتح ملف المعونة الأمريكية " ، في : الإمبراطورية الأمريكية تحرير / رضا هلال – الجزء الأول (مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠١) .
دينا جلال ، : " المعونة الأمريكية لمن – مصر أم أمريكا " ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، كتاب رقم ١٠، ١٩٨٨ .
١٣. سارة محمد الدمرداش ، : " اثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر في الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٥) ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص : ٦٥ – ٦٦ .

١٤. وائل ممدوح ، : " عودة الجدل حول المعونة الأمريكية بعد تراجع واشنطن عن وعودها باستبدال التبادل التجارى بالمعونة .. والخبراء يؤكدون أنها هي الخيار الأقرب لقلب أمريكا " ، اليوم السابع ، ٢٠٠٩/٨/٣١ .
١٥. وائل ممدوح ، مرجع سبق ذكره .
١٦. اشرف سيد ، : " كلينتون وسكوبى اتفقا على دخول الأموال بعد خداع الأجهزة الرقابية المصرية" ، مجلة نصف الدنيا ، ٢٠١٢/٢/١٧ .
١٧. اشرف سيد ، المرجع السابق ذكره .
١٨. مرجع سبق ذكره .
١٩. مرجع سبق ذكره .
20. http : ll www.nile.eg .
٢١. النائب " وينر " هو نائب يهودي متشدد اعتاد ممارسة ضغوط على مصر في فترات مناقشة المساعدات الأمريكية للقاهرة .
٢٢. مرجع سبق ذكره .
٢٣. احمد الشريف ، : " خبراء عسكريون : أمريكا احرص على استمرار المعونة ولدى مصر بدائل كثيرة "، أخبار مصراوى ، ٢٠١٢/٢/١٥.
٢٤. د. حسن نافعة ، : " مصر والتمويل الأجنبي " ، صحيفة المصري اليوم ، العدد ٢٨١١ ، ٢٠١٢/٢/٢٣.
٢٥. د. حسن نافعة ، مرجع سبق ذكره .
٢٦. د. عبدالمنعم سعيد ، : " التمويل الأجنبي مرة أخرى " ، الأهرام ، السنة ١٣٦ ، العدد ٤٥٦٩١، ٢٠١٢/١/١١.
٢٧. محمد المنشاوى ، : " مكاسب واشنطن من مساعداتها العسكرية لمصر"، الشروق ، ٢٠١٢/١/٢٣ .
٢٨. محمد المنشاوى،: "إنهاء العلاقة الثلاثية مع واشنطن"، الشروق، ٢٠١٢/٩/٢١.
٢٩. راجع الموقع الالكتروني : www.csmonitor.com
٣٠. مرجع سبق ذكره .
٣١. أنور محمود عبدالعال ، : " الآثار الاقتصادية الكلية للمعونات الأمريكية على الاقتصاد المصري ودورها في الإصلاح الاقتصاد (١٩٧٥ – ١٩٩٦) ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص : ١٠٧ – ١٠٨ .
٣٢. د. السيد أمين شلبي ، : " العلاقات المصرية الأمريكية : ١٩٥٠ – ٢٠١٠ " ، نظرة مستقبلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، مركز الدراسات المستقبلية ، مارس ، ٢٠١١ ، ص – ٢٢ .
٣٣. صحيفة الأهرام ، ٢٠١٠/٢/١٩ .

٣٤. (" مصر والولايات المتحدة تقدمان منحا للبحث العلمي ، وبرامج التبادل والابتكار " ، مقال منشور على الانترنت بتاريخ ٢٠١٢/٥/٧ .
- الموقع الالكتروني التإلى : : http : ll Egypt.usembassy.govL apr 050712.htm.
٣٥. المرجع السابق نفسه .
٣٦. حامد محمد حامد ، : " الشورى يوافق على تعديل اتفاقية المعونة الأمريكية للتعليم " ، الأهرام المسائي ، ٢٠١١/١/٥ .
٣٧. مصطفي عبيد وخليل العناني وصلاح شرابي ، : " مستقبل المعونة الأمريكية لمصر بعد ثورة يناير " ، بوابة الوفد الالكترونية ، ٢٠١١/١٠/٨ .
٣٨. د. سامح أبو هشيمة ، : " الاقتصاد يحسم مصير العلاقة بين القاهرة وواشنطن " ، مجلة روز اليوسف ، ٢٠١٢/٧/٢١ .
٣٩. الجريدة ، ٢٠١١/٩/٤ .
٤٠. صحيفة المصري اليوم ، ٢٠٠٩/٨/١١ نقلا عن : تقرير لوحدة أبحاث الكونجرس خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٨ أعده الباحث الأمريكي جيرمى شارب .
٤١. شيماء محمد ، : " لوس انجلوس تايمز : العلاقات المصرية الأمريكية تمر بأوقات صعبة جدا " ، البديل ، ٢٠١٢/٧/١٤ ، نقلا عن : صحيفة لوس انجلوس تايمز الأمريكية .
٤٢. شحاته عوض ، : " الأزمة بين القاهرة وواشنطن . . اختبار جديد لمصر الثورة " ، القدس العربي ، ٢٠١٢/٢/١٧ .
٤٣. د. وحيد عبدالمجيد ، : " مستقبل العلاقات المصرية الأمريكية " ، مجلة السياسة الدولية ، نقلا عن صحيفة الاتحاد الإماراتية ، ٢٠١٢/٨/١ .
٤٤. اشرف السعيد ، : " العلاقات المصرية – الأمريكية على صفيح ساخن والفتور يسود الموقف لماذا ؟ ، جريدة التعاون ، ٢٠١١/٨/٣٠ .
٤٥. ربيع شاهين ، : " استرداد الأموال والاراضى المنهوبة ظهير قومي لإلغاء المعونة "، الأهرام الاقتصادي ، ٢٠١٢/١/١٦ .
٤٦. إبراهيم نوار ، : " التكلفة السياسية للمعونة الأمريكية " ، الأهرام الاقتصادي ، ٢٠١٢/١/١٦ .
٤٧. محمد السعدنى ، : " الحصاد المر .. وتهديدات قطع المعونة الأمريكية "، الأهرام ، السنة ١٣٦، العدد ٤٥٧٣١، ٢٠١٢/٢/٢٠ .